

تمهيد

يعتبر الإطار النظري للدراسة بمثابة المدخل الذي من خلاله يمكن للباحث تناول ظاهرة معينة بالدراسة بأسلوب علمي يجنبه الخلط الذي كثيرا ما يقع فيه العديد من الباحثين.

و في هذه الدراسة سنعتمد المدخل الوظيفي كمدخل رئيس للدراسة، بينما سيتم الاستعانة بالمدخل الماركسي لتناول ظاهرة الإرهاب في الجزائر في بعدها الاقتصادي، وكذا مدخل الصراع الحديث لتناول البعد السياسي للظاهرة.

وقد تم اعتمادنا لفكرة المداخل المتعددة لما أصبحت تحظى به هذه الأخيرة من تأييد من قبل العديد من الباحثين، وكذا رغبة منا في تناول أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر من أبعادها المختلفة، الثقافية، الاقتصادية، والسياسية لتجنب إهمال أي من هذه الأبعاد، كما يحدث في كثير من الدراسات، وهذا على الرغم من أن الدراسات الكلاسيكية تعتمد مدخلا وحيدا في تناولها للظواهر الاجتماعية وتؤكد على هذه الطريقة.

كما تم صياغة الفرضية الأولى من خلال ما جاء في المنظور الوظيفي، أما الفرضية الثانية فصيغت من خلال ما جاء به المنظور الماركسي، وأخيرا كان منظور الصراع الحديث هو المصب الذي صيغت منه الفرضية الثالثة، وذلك ما سيتضح من خلال هذا الفصل.

5. المدخل النظرية للدراسة

1.5. المدخل الوظيفي

يعد المدخل الوظيفي *Functional perspective* أحد المنظورات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، وهو يعتمد على افتراض أساسي يدور حول فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، كما يرى هذا المدخل أن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، ويهتم بدراسة العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء وبين المجتمع ككل، وينظر إلى المجتمع باعتباره شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها، ويرى المدخل الوظيفي أن كل أجزاء النسق متساندة على نحو معين، وتسهم بطريقة ما في تدعيم الكل.

وقد ارتبط المنظور الوظيفي المعاصر بنزعة تطبيقية لمواجهة مشكلات التكيف وإعادة التوازن الاجتماعي للأنساق التي يتكون منها المجتمع، ويؤكد هذا المنظور على أن المجتمعات تتجه نحو التوازن، كما يؤكد على أن القوى المكونة للنظام الاجتماعي تعمل على تخفيف حدة الانحرافات والتوترات داخل النظام، كما أن كل نظام قابل للتغيير التدريجي والمستمر طبقاً للحاجات و المتطلبات التي تشبع رغبات أفراد المجتمع واختلافها تبعاً لاختلاف الزمان والمكان⁽¹⁾.

ويرى الوظيفيون أن أساس التفاعل الاجتماعي يتمثل في الاتفاق الاجتماعي *Social consensus* المستمد من المعتقدات المشتركة و القيم المجتمعية، ويؤمن الوظيفيون بأن معظم أفراد المجتمع يتفقون على مجموعة من الأعراف المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، السوية وغير السوية، كما أن أفراد المجتمع في حاجة إلى مشاركة بعضهم البعض في القيم و المعتقدات التي تحدد أيديولوجية المجتمع.

ويذهب أصحاب المنظور الوظيفي إلى أن أقصى درجات الاتفاق الجمعي تعبر عن درجة التماسك *Cohésive* التي تربط أفراد المجتمع بوحدة عضوية تسهم في تكامل وحدات البناء الاجتماعي وتساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق عمليات

(1) طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار غريب، القاهرة، (د ت)، ص

التنشئة الاجتماعية، ويؤكد الوظيفيون على أن تقبل أفراد المجتمع للقواعد التي يسير عليها مجتمعهم يؤدي إلى استمرار وجود هذا المجتمع حيث تكون هناك الرغبة عند غالبية أفراد المجتمع في إتباع أهداف متشابهة تساعد على تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعيين ولا شك أن وجود الأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع يؤدي إلى خلق العواطف المشتركة اللازمة لتحقيق الوحدة العضوية للبناء الاجتماعي.

ونجد أن الاتفاق على القيم هو الذي يربط أجزاء المجتمع مع بعضها البعض، ويجعل من الممكن لهذه الأجزاء تكوين النظام الاجتماعي العام، وقد نظر الوظيفيون إلى القيم و المعتقدات المشتركة على أنها أساس النظام الاجتماعي العام، وحاولوا التعرف على الطرق التي يحاول بها أعضاء المجتمع اكتساب هذه القيم والمعتقدات المشتركة (1). كما أن النموذج الوظيفي يتطابق في بعض النقاط مع النموذج التطوري، وعلماء الاجتماع الذين يستخدمون النموذج الوظيفي يشبهون المجتمع بالحياة العضوية والذي يعمل كل جزء فيه على تأدية وظائف الكل، وهذا ما يعنوه عندما يستخدمون مصطلح "وظيفة" والنموذج الوظيفي هو نوع من التوازن و الذي ينظر فيه للمجتمع على أنه نسق في توازن دقيق وإذا لم يؤد أحد الأجزاء وظيفته كاملة فإن الأجزاء الأخرى سوف تتوقف عن التكيف (2).

ويمكن التعرف على ما ورد في المنظور الوظيفي من افتراضات رئيسية خاصة بطبيعة الإنسان وقدراته من خلال التركيز على أفكار "تالكوت بارسونز" "T. Parsons" بوصفه من أشهر ممثلي النظرية المعاصرين، و "روبرت ميرتون" "R. Merton" أحد علماء الاجتماع الوظيفيين الذين تأثروا بأفكار تالكوت بارسونز.

1.1.5 تالكوت بارسونز

في مؤلفه عن "النسق الاجتماعي" نجد بارسونز يقرر أن هناك نسقا اجتماعيا يقوم فيه الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض، وهذه الأفعال عادة ما تكون منظمة لأن الأفراد في النسق يشتركون سويا في الاعتقاد في قيم معينة وفي أساليب مناسبة

(1) المرجع نفسه ص ص 77-78.

(2) علي عبد الرازق جليبي، وآخرون، نظرية علم الاجتماع، الرواد، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2002، ص 274.

للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير، والذين يتبعون هذه المعايير

يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما نسميه التوازن الاجتماعي وهذا التوازن في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع، ويتحقق هذا الأخير ويتم المحافظة عليه عن طريق أسلوبين هما: التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، والأسلوبين مكملين لبعضهما البعض وهدفهما جعل الأشخاص في المجتمع ينصاعون للمعايير التي توجد بالنسق الاجتماعي فإذا ما فشلت التنشئة الاجتماعية في جعل الأشخاص يتبعون المعايير فإن الضبط الاجتماعي يجبرهم على ذلك.

والإنسان تجده غير قادر على تغيير هذه الأنساق القيمية ولكن عليه أن يخضع لها ويتكيف معها، فإن حاول الإنسان تغيير هذه الأنساق فإن المجتمع سيصاب بحالة من اللاتوازن⁽¹⁾.

وقد ذهب بارسونز في نظريته عن "النسق الاجتماعي" Social System إلى القول بأن لكل مستوى من مستويات الأنساق الاجتماعية مشكلاته النوعية التي تميزه عن غيره من الأنساق، فعندما تحدث بارسونز عن طريقة عمل النسق الاجتماعي ذكر أن كل نسق لا بد أن يجد حلا لعدد من المشكلات، أو أن يواجه على الأقل أربع مشكلات أو شروط أساسية لكي يستمر في البقاء.

وقد أطلق بارسونز على هذه المشكلات أو الشروط اسم الملزمات الوظيفية Functional imperativer أو المتطلبات الوظيفية Functional requisits وهي⁽²⁾:

أ- التكيف : Adaptation

ب- تحقيق الهدف : Goal Attainment

ج- التكامل : Intégration

د- المحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر : Pattern maintenance et tension management

ويتطلب التكيف مع البيئة أن يقوم النسق الاجتماعي بتأمين التسهيلات و الوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة أعضاء المجتمع، وتوزيعها من خلال النسق.

(1) طلعت إبراهيم لطي، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 72.

(2) أيان كريب، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، مطابع الوطن، الكويت، ص 74.

ويشير تحقيق الهدف إلى مشكلة تحديد الأولويات بين أهداف المجتمع والاستخدام الأمثل لموارد النسق من أجل تحقيق هذه الأهداف، ويعني التكامل ضرورة التنسيق بين أجزاء النسق الاجتماعي و المحافظة على العلاقات الداخلية بين هذه الأجزاء.

أما مشكلة المحافظة على النمط وإدارة التوتر، فتشير إلى ضرورة أن يتأكد المجتمع من أن أعضائه تتوافر فيهم الخصائص المناسبة لتحقيق الالتزام الضروري بالقيم الاجتماعية، كما تشير هذه المشكلة إلى ضرورة التعامل مع التوترات الداخلية والضغوط، أي أن يكون أعضاء المجتمع قادرين على خفض التوتر وإدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر بين الأعضاء خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية.

ونجد أن الملزمات و المتطلبات الوظيفية السابقة وهي: التكيف، وتحقيق الهدف، التكامل، والمحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر، هي من وجهة نظر التحليل الوظيفي تعد أساسية وعالمية في جميع الأنساق الاجتماعية، ذلك لأن الفشل في إنجاز هذه الملزمات أو المتطلبات يؤدي إلى تعرض النسق الاجتماعي إلى الانهيار، وتشكل المتطلبات الوظيفية مشاكل محددة يتعين على الأنساق الاجتماعية حلها من أجل المحافظة على بقاء المجتمع⁽¹⁾.

ويرى بارسونز النظام الاجتماعي للفعل على اعتبار أن له حاجات لا بد أن تلبى إذا ما أريد له البقاء والاستمرار، وأنه يتكون من عدد من الأجزاء التي تعمل لتلبية تلك الحاجات، وهو يرى أن كل الأنساق الحية تسعى لأن تكون في حالة التوازن، حالة من الاستقرار والعلاقات المتوازنة بين أجزائها المختلفة⁽²⁾.

(1) طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 73.

(2) أيان كريب، مرجع سابق، ص 68.

2.1.5. روبرت ميرتون

يعد عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتون" من أبرز علماء الاجتماع الذين اهتموا بدور المنظمات الاجتماعية وغيرها من أجزاء المجتمع في المساهمة لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي، وقد أكد ميرتون على أن أجزاء النظام إذا فشلت في تحقيق أهدافها نجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي ويعد ميرتون هو أول من أدخل هذا المصطلح في المنظور الوظيفي.

ويرى ميرتون أن النظم الاجتماعية ينجم عنها أحيانا بعض الأضرار أو الخلل الوظيفي، أي بعض النتائج السلبية التي تؤدي إلى فشلها في تحقيق رفاهية المجتمع ونجد أن هذه النظم تقلل من تكيف النسق أو توافقه وتجعله في حالة من عدم التوازن⁽¹⁾.

لقد استخدم ميرتون مصطلح الأنومي الذي استخدم لأول مرة عن طريق دوركايم Durkheim الذي استخدمه في مناقشة مشكلة التضامن الاجتماعي Social Solidarity في مجتمع متميز بطريقة متزايدة وفي المجتمع الصناعي الجديد، أما ميرتون فقد استخدمه من خلال قضية عامة مؤاها أن البناءات الاجتماعية تمارس ضغطا محددًا على أشخاص معينين (أو أي أشخاص في مواقف اجتماعية معينة) عندما لا يمثل السلوك بصورة أو بأخرى.

ولكي يتقدم بهذه القضية فقد عقد تمييزا هاما بين الغايات و الوسائل في أي مجتمع، ومن جانب آخر هناك تعريف ثقافي للأهداف و الأغراض والاهتمامات وهو " التمسك بموضوعات شرعية لجميع أعضاء المجتمع أو لجزء متنوع منهم"، و تتكامل هذه الأهداف بدرجة كبيرة أو صغيرة كل مع الأخرى، وتنظم في نوع معين من هرم ترتيب القيم، ومن ناحية أخرى هناك ممارسات مقننة من الناحية الثقافية من شأنها تحديد و تنظيم وضبط الوسائل المتفق عليها للوصول إلى الأهداف المحددة أو محاولة الوصول إليها.

(1) طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 76.

إن ميرتون يؤكد على الهدف الثقافي المقبول، والحقيقة التي مؤاها أن عديدا من الناس في المجتمع محرومون من الاقتراب من وسائل نظامية للوصول إلى هذه الأهداف التي تتحدد بطريق شرعي وتكون ممكنة ومتاحة لجميع أعضاء المجتمع⁽¹⁾.

2.5. المدخل الماركسي

خلال فترة امتدت من أربعينيات إلى خمسينات القرن التاسع عشر ظهرت الماركسية كأول نظرية سوسيولوجية توحد ما بين التحليل العلمي وبين مصالح طبقة اجتماعية خاصة هي طبقة البروليتاريا الصناعية، فكانت نظرية في التغيير التاريخي استندت إلى النهال بين الطبقات الاجتماعية وإلى أودية العوامل الاقتصادية في تشكيل البناءات الاجتماعية والسياسية، ومن ثم كشفت الدراسة العلمية للتطور التاريخي عن حتمية الاشتراكية كحل للصراعات الداخلية والأبدية التي أوجدها الإنتاج الرأسمالي. تميزت الكتابات الأولى و المبررة لكارل ماركس* والتي ظهرت في الفترة (1841-1845) بطابع فلسفي ملحوظ، حيث عنيت بمشكلات الحرية والاعتراب الإنساني. وفي سنة 1846 فقط وعندما نشر كتابه (الأيديولوجي الألمانية)، صفر ماركس حسابه مع هذا الوعي أو الشعور الفلسفي مطورا الخطوط الأولى والأساسية لما سمي فيما بعد بـ " التصور المادي للتاريخ"، ففي هذا الكتاب الأخير الذي شارك فيه " إنجلز"، قدم ماركس تصورا للمجتمع كبناء محدد ينهض على أسس من طبقات اجتماعية متعادية ومن تقسيم للعمل ومن الأشكال الفردية للملكية الخاصة، وفيه أيضا

(1) غريب سيد أحمد، وآخرون المدخل في علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2002، ص 371-375.

* ولد كارل ماركس (1818-1883) في بروسيا Prussia ابنا لمحام يهودي تحول إلى البروتستنتية حينما كان ماركس طفلا، وبعد حياة مدرسية وجامعية متفوقة وجد ماركس أنه من المستحيل أن يحصل على وظيفة جامعية بسبب آرائه المتطرفة وأصوله اليهودية، وبعد حياة قصيرة كمحرر في عدة جرائد أوقفت على التوالي بواسطة الرقابة، وبعد أن استبعد من فرنسا، استقر ماركس في لندن حتى توفي في سنة 1883. وقد كان ماركس لسنوات كثيرة محرضا للحركة الثورية في معظم البلاد التي بها طبقة عاملة مستغلة وجاهلة، كما يعتبر ماركس هو المسؤول الأول عن النظرية و الممارسة الشيوعية في كل أقطار شرق أوروبا و الصين وكوبا حيث وقعت الثورة الشيوعية.

يقرر أن للأفكار ذاتها جذورا تمتد في السياقات المادية بحيث لا يكون لها وجودا مستقلا عن التكوين الاجتماعي⁽¹⁾.

وينظر ماركس إلى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج (البناء الطبقي) في المجتمع على اعتبار أنها أساس الواقع الاجتماعي، ويرى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع Economic Base أي أسلوب إنتاج السلع والبناء الطبقي يؤثر في الأشكال التي تأخذها النظم الأخرى، فعندما تقوم طبقة معينة بالتحكم في وسائل الإنتاج فإنهم يكتسبون الفعالية الضرورية لبناء الجوانب الأخرى للحياة النظامية (البناء الفوقي) بطرق تتماشى مع اهتمامات الطبقة التي ينتمون إليها⁽²⁾.

ويعتقد ماركس أن العالم بما في ذلك العالم الاجتماعي يمتاز بالمرونة والتغير أكثر من تميزه بالثبات ودوام الظواهر وبعد الإنسان فيما يرى ماركس في الأصل كائنا حساسا ذكيا رشيدا، غير أن هذه الخصائص يمكن أن تختفي و تتغير إلى العكس إذا أسيء تنظيم الترتيبات الاجتماعية للمجتمع كأن يسمح لبعض الناس بتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين، ولا يستطيع إلا القليل من الناس الإفلات من ظروفهم الاجتماعية والتاريخية⁽³⁾.

ويعتقد ماركس أن تقسيم العمل ينتج عنه بناء طبقي يحتوي على طبقتين أساسيتين، الأولى البرجوازية التي يتأكد نموها ورفاهيتها على أساس عمق استغلالها للبروليتاريا وقهرها للحياة وفق أفسى ظروف ممكنة، بحيث يكون ناتج تقسيم العمل هو جعل كل طبقة تدرك مكانتها الطبقيية في البناء الاجتماعي وعلاقتها بالطبقات الأخرى، وأهدافها التي ينبغي عليها إنجازها سواء تلك المفروضة عليها أو تلك التي تدرك أن إنجازها يكون لصالح وجودها الحي كطبقة⁽⁴⁾.

(1) علي عبد الرازق جليبي، وآخرون، مرجع سابق، ص 274.

(2) طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 98.

(3) علي عبد الرازق جليبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 352-353.

(4) محمد الجوهري وآخرون، التغيير الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2000، ص ص 55-56.

أراد ماركس أن يكتشف مبادئ تغير المجتمع، فلم يكن معنيا فقط بوصف نسق التدرج في المجتمع لكي يتمكن مثلا من توضيح وبدقة كيف توجد هناك كثير من

المستويات في المجتمع وبيّن لها منزلة عليا أو دنيا ويوضح أي نوع من المنزلة تتمتع بها كل منهما، وهكذا فهو لم يقدم لنا أبدا نظرية في التدرج الاجتماعي وإنما قام بفحص المجتمع بدلا من ذلك من أجل التعرف على تلك الجماعات الأساسية التي إما قد ظهر أن لها مصلحة قوية في الحفاظ على النسق الاجتماعي القائم أو تلك التي لها مصلحة قوية في محاولة تغييره، وهذه الجماعات هي الطبقات الاجتماعية⁽¹⁾.

وقد اهتم ماركس بالتعرف على الصراع بين الجماعات التي ترتبط بعلاقات مختلفة مع وسائل الإنتاج، أو مع الموارد، و التقنية، والمصانع، وقوة العمل المستخدمة في إنتاج السلع و الخدمات، وقد لاحظ ماركس أن ضبط وسائل الإنتاج يؤدي إلى اضطهاد بعض الجماعات واستغلالها لبعض الجماعات الأخرى.

ويعتقد ماركس أن الرأسمالية تواجه أزمات اقتصادية متتالية لا يمكن تجنبها، وأنها ستصل يوما لأزمتها النهائية عندما تقوم الطبقة العاملة بالثورة و تستولي على القوة من الطبقة الرأسمالية، وقد تركزت معظم تحليلات ماركس حول الطبقة الرأسمالية، أو البرجوازية التي تملك مصادر الإنتاج وتقوم باستغلال العمال أو الطبقة العاملة التي تقدم العمل اللازم لإنتاج السلع والخدمات، وقد تنبأ ماركس بأنه عندما يزداد الوعي لدى الطبقة العاملة المضطهدة فإنها سوف تتحد، وتدمر - في ثورة عنيفة - النسق الرأسمالي⁽²⁾.

وتسعى الطبقة البروليتارية إلى الانفصال عن النظام ليس بسبب الوعي بمصالحها ولكن بسبب عجز هذا النظام عن الوفاء وإشباع حاجاتها الأساسية، حتى تلك الحاجات التي تقع على المستوى الحيواني، في هذه الحالة يكون على البروليتاريا أن تجري اختيارا صعبا، إما الموت الفيزيقي بسبب إفقارها والعجز عن إشباع حاجاتها الأساسية، أو التقدم النضالي للقضاء على النظام الذي يسبب عدم إشباع هذه الحاجات

(1) علي عبد الرازق جليبي وآخرون، مرجع سابق، ص 356.

(2) طلعت إبراهيم لطف، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 97.

من أجل خلق تنظيم اجتماعي جديد قادر على ذلك، ومن ثم يكون اختيار الثورة على النظام الرأسمالي ونفيه تخلصا من الاغتراب والإفقار والحياة في ظل ظروف سيئة⁽¹⁾.

3.5. مدخل الصراع الحديث

كان علماء الاجتماع الأمريكيين يميلون إلى تجاهل المنظور الماركسي نظراً لأن المنظور الوظيفي كان هو المنظور السائد الذي يوجه رؤيتهم للمجتمع، وعندما ظهرت أحداث الشغب في الستينات من القرن العشرين، اكتسب منظور الصراع شعبية لدى علماء الاجتماع الأمريكيين، إلا أنهم عرفوا الصراع بشكل أكثر اتساعاً من تعريف ماركس.

فبينما اعتقد ماركس أن الصراع بين الطبقات الاقتصادية يعد القوة الأساسية في المجتمع نجد أن أصحاب منظور الصراع الحديث يعرفون الصراع الاجتماعي على أنه يعني الصراع بين أية جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، ومن ثم فقد قام هؤلاء العلماء بدراسة الصراع بين البيض و الزنوج، وبين الرجال والنساء، وبين الشباب وكبار السن، وبين جماعة دينية وأخرى، وغير ذلك من أشكال الصراع المتعددة دون الاقتصار على مجرد دراسة الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي على النحو الذي قام به ماركس⁽²⁾.

تمثل أهم ما جاءت به نظرية الصراع الحديث فيما يلي⁽³⁾:

- المصالح هي العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية.
- تقتضي الحياة الاجتماعية استعمال الترغيب و التهيب.
- تخلق الحياة الاجتماعية التعارض والحرمان و العداة.
- الحياة الاجتماعية منقسمة بالضرورة.
- تخلق الحياة الاجتماعية صراعا بنيويا.
- تفضي الحياة الاجتماعية إلى خلق مصالح فئوية.
- التمايز الاجتماعي يعني تمايزاً في القوة.

(1) محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

(2) طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 100.

(3) أيان كريب، مرجع سابق، ص 94.

1.3.5. رالف داهر ندورف "R. Dahrendorf"

يعد من بين أهم أصحاب منظور الصراع الحديث، ويرى أن الصراع شيء جوهري لأي تنظيم اجتماعي، حيث يوجد تفاوت مقبول في السلطة بين الجماعات المختلفة، وهذا الصراع حول السلطة يتضمن فكرة ماركس عن الصراع الطبقي، إلا أنه يشمل أيضا الصراع بين الجماعات لأسباب أخرى تختلف عن امتلاك وسائل الإنتاج⁽¹⁾. أشار دهرندورف في تحليله لخصائص الصراع كميكانيزم للتغيير الاجتماعي إلى أن هناك ثلاثة تساؤلات يتعين أن تجيب عليها نظرية الصراع هي⁽²⁾:

- كيف ظهرت الجماعات المتصارعة في بناء المجتمع؟
 - ماهي أشكال الصراع التي يمكن ملاحظتها بين هذه الجماعات؟
 - كيف يؤثر الصراع بين هذه الجماعات في تغيير البناءات الاجتماعية؟
- ويحل محل المماثلة العضوية وفكرة النسق الاجتماعي ذاتها عند " داهرنودورف " مفهوم " النسق المترابط بالقسر " وهذا المصطلح المأخوذ من "قبير" هو مصطلح معقد يستخدمه داهرنودورف للدلالة على نسق " السلطة " أو نسق " القوة "، إن النقطة الحاسمة هي أن " النسق المترابط بالقسر " هو أي تنظيم توجد فيه سلطة وأن وجود السلطة أو القوة في حد ذاته يخلق شروط الصراع.

وهو يتفق مع بارسونز على أن وظيفة القوة هي حفظ وحدة النسق وتأمين الانصياع حينما لا تجدي المعايير و القيم نفعاً، ولكن بينما يؤكد بارسونز على الجوانب التكاملية حيث تلبي القوة حاجات النسق ككل، فإن داهرنودورف يرى أن وظيفة القوة تشمل أيضا كونها مصدرا للشقاق و الفرقة - لأنها تولد تعارضا في المصالح و توقعات الدور - فالقوة و السلطة مصدران نادران، وأولئك الذين يمتلكونها لهم مصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، أو أولئك المحرومون منهما فلهم مصلحة في إعادة توزيعها، أي لهم مصلحة في تغيير الوضع القائم، وهذا يعني أن

(1) طلعت إبراهيم لطي، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 100.

(2) علي عبد الرازق جليبي وآخرون، مرجع سابق، ص 77.

العالم الاجتماعي قائم على جماعات صراع كامنة أو شبه جماعات Quasi-groups كما يسميها داهرنودورف⁽¹⁾.

2.3.5 لويس كوزر L. Coser

كما يعد لويس كوزر L. Coser من بين أهم أصحاب منظور الصراع الحديث وقد تأثر كوزر بالكتابات المبكرة حول الصراع التي كتبها عالم الاجتماع الألماني جورج زيمل G. Simmel وتتضمن نظرية كوزر عناصر من كل من المنظور الوظيفي ومنظور الصراع، وذلك على النحو الذي يستدل عليه من مؤلفه بعنوان "وظائف الصراع الاجتماعي" *The functions of social conflict* حيث عالج الصراع على اعتبار أنه جانب هام من جوانب الحياة يوجد في جميع المجتمعات.

كما قام كوزر بدراسة كل من وظائف الصراع و الأضرار أو المعوقات أو الخلل الوظيفي *Dysfunction* الناجم عن الصراع، وقد ذهب إلى أن الصراع بين جماعتين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الترابط و التماسك الداخلي لكل جماعة، وعلى سبيل المثال قد يؤدي الصراع و المنافسة إلى ترابط الأحزاب المتعارضة وزيادة تماسكها، وذلك عندما يؤدي الصراع إلى قيام الجماعات باندماج وتكوين التحالفات ضد العدو المشترك⁽²⁾.

أما نظرية القهر فتفسر وجود النظام الاجتماعي بالرجوع إلى فكرة استخدام القهر بصوره المختلفة، الفيزيقي أو الرمزي أو الخلفي، وطبقا لهذه النظرية يوجد القهر في المجتمع نتيجة للقوة التي تتحقق عند بعض الناس الذين يستخدمونها في إخضاع الآخرين لإرادتهم، فالناس يتعلمون ما هو متوقع منهم لأنهم مضطرون إلى ذلك أما إذا امتنعوا عن القيام بما هو متوقع منهم فسوف يواجهون التهديد باستخدام بعض صور العقاب الفيزيقي أو الحرمان من الملكية أو الموارد أو الحقوق.

وتحاول هذه النظرية تفسير مختلف جوانب النظام الاجتماعي فالناس يكبحون دوافعهم و يمثلون للمعايير لأنهم يخافون النتائج التي يمكن أن تترتب على إخلالهم

(1) أيان كريب، مرجع سابق، ص 96.

(2) طلعت إبراهيم لطفی، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 101.

بذلك، إنهم يقومون بالتزامات و يتوقعون من الآخرين نفس الشيء، لأن الإخفاق في ذلك سوف يواجهه بالعقاب من جانب السلطة⁽¹⁾.

وتستطيع هذه النظرية أيضا تفسير مظاهر التفكك و الصراع و التغيير، ففي جميع المجتمعات يوجد على الأقل نوعان من الصراع فهناك أولا صراع بين الناس حول مراكز القوة، لأنه طالما أن النظام لا يقوم على شيء غير القهر، فإن أي مظهر يدل على الضعف من جانب هؤلاء الذين يشغلون تلك المراكز سوف يؤدي إلى صراع حولها ينشأ بين المقربين من مركز القوة.

ويحدث ذلك في الغالب عندما تكون السلطة ضعيفة، أو تترشح تحت ضغط معين، وهناك ثانيا صراع بين هؤلاء الذين يملكون القوة وبين أولئك الذين حرّموا منها فحينما يمارس القهر تجد أنه يخلق بعض الحدود التي تؤدي بالتالي إلى رد فعل ضده، وغالبا ما ينجح رد الفعل إذا صاحبه صراعات داخل الجماعة الحاكمة وفي مثل تلك الظروف يمكن أن يحدث التغيير الاجتماعي⁽²⁾.

(1) علي عبد الرازق جليبي وآخرون، مرجع سابق، ص 79.

(2) المرجع نفسه، ص 80.

خلاصة الفصل

لقد تعرض المنظور الوظيفي إلى انتقادات عديدة ولعل من أهمها أنه يجد صعوبة في التعامل مع الأحداث التاريخية وعمليات التغيير الاجتماعي، الأمر الذي جعل هذا المنظور يتعرض للنقد على أساس إغفاله فكرة الصراع و التوتر و القلق، وكما أن هذا المنظور عندما يؤكد على عنصر الثبات والاستقرار فإنه يغفل فكرة التغيير الاجتماعي. غير أنه لا يمكن أن ننفي تلك المساهمات الهامة التي قدمها علماء الاجتماع الوظيفيين في وصفهم للظواهر الاجتماعية، فالتحليل الوظيفي يعد أداة هامة لوصف المجتمع ككل و توضيح عناصره البنائية، ووظائف كل منها، حيث يهتم بتحليل الوحدات أو الأنساق الاجتماعية الكبرى للحياة الاجتماعية، خاصة التي تجد تعبيراً لها في أنماط السلوك الاجتماعي و التنظيمي.

ولهذا تم الاعتماد على المنظور الوظيفي كمدخل لدراسة الأسباب الثقافية والاجتماعية لظاهرة الإرهاب في الجزائر وذلك من خلال دور القيم والمعايير و المعتقدات في الحفاظ على النسق أو البناء الاجتماعي القائم بالاعتماد على وظيفة التنشئة الاجتماعية، لأن الفرد في أثناء عملية التنشئة يتعرض لعمليات عدة من الضبط والامتثال التي تساعده على التوافق مع المجموعة التي ينتمي إليها، لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للجماعة ككل.

كما تعرضت أفكار ماركس للكثير من الانتقادات خاصة عندما يؤكد على أن الأساس الاقتصادي للمجتمع يؤثر في الأشكال التي تأخذها النظم الأخرى، حيث ينظر ماركس إلى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج في المجتمع على اعتبار أنها أساس الواقع الاجتماعي، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الانتقادات فإننا سنحاول تناول أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر اعتماداً على المنظور الماركسي كمدخل لدراسة هذه الظاهرة في بعدها الاقتصادي.

وقد واجه منظور الصراع الحديث بدوره انتقادات كبيرة، حيث واجه هذا الأخير بعض الصعوبات في التعامل مع بعض مظاهر التكامل والاستقرار والاتفاق الاجتماعي

بسبب مبالغته في تأكيد أهمية الصراع الاجتماعي وضعف اهتمامه بمشكلة النظام الاجتماعي العام والثبات داخل المجتمع.

غير أن ذلك لا يمكنه أن ينفي قدرة منظور الصراع الحديث على التعامل مع التاريخ والتغيرات التي تحدث في المجتمع و النظم الاجتماعية، واهتمامه بالصراعات التي تحدث بين مختلف الجماعات وليس بين الطبقات وصراعاها على وسائل الإنتاج كما يعتقد ماركس.

إن تأكيد منظور الصراع الحديث على الصراع بين الجماعات على السلطة، والتنافس، وصراع المصالح واختلاف القيم، جعلنا نعتمد هذا المنظور كمدخل لدراسة أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر في بعدها السياسي، حيث كان صراع المصالح والتنافس على السلطة كبيرا بين تيارين مختلفين في القيم، وهذا ما سنوضحه خلال الفصل التاسع.